

والشبكات من أهم الدوافع لإحداث معاهد الدراسات التكنولوجية

وهي مؤسسات تعليم عال ذات طابع علمي وتقني مهمتها تكوين التقنيين السامين.

ويمثل الارتفاع الكبير في عدد الطلبة المسجلين في الجامعات التونسية والذي من المتوقع أن يبلغ 500 ألف طالب سنة 2010 من أهم عوامل هيكلية قطاع التجديد الجامعي إلى جانب تطوير قطاع البحث العلمي الذي يعتبر خلية لتوفير الموارد البشرية ذات الكفاءة.

كسب رهان الجودة والكفاءة العلمية

في إطار التشجيع على بحث المشاريع المرتبطة بحاجيات الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، شهدت السنوات الأخيرة الترفيع في عدد وحدات البحث ومخابره إلى جانب تدعيم علاقات التعاون والشراكة مع الجامعات الأجنبية .

وقد تم احداث عدد من الأقطاب التكنولوجية التي تهدف إلى تمكين المتخرجين الجدد من الاندماج في الحياة العملية وتنمية روح المبادرة والانتصاب للحساب الخاص.

ولكسب رهان الجودة والكفاءة العلمية التي تمكن طلبتنا من اقتحام أسواق الشغل العالمية والمحلية تسعى الوزارة إلى تعديل نظام الدراسات في المرحلتين الأولى والثانية من التعليم العالي التونسي وهو إصلاح سيمكن من إتمام عملية إعادة هيكلة مسارات التكوين قصد اعتماد نظام ليسانس " ماجستير - دكتورا «LMD» وذلك في إطار تحول الشهادات الجامعية التونسية إلى المنظومات الحديثة المتداولة عالميا.

و يعدل نظام "امد" مدة الدراسة بمختلف مراحل التعليم العالي للحصول على الشهادة الوطنية للإجازة بعد 3 سنوات والماجستير بعد 5 سنوات والدكتورا بعد 8 سنوات، ويمثل هذا الانتقال خيارا استراتيجيا لمواكبة المنظومات الجاري بها العمل في البلدان المتقدمة.

والى جانب التغييرات الجذرية التي أدخلتها عملية الإصلاح الشامل على جميع قطاعات التعليم العالي في تونس فإن تطورا جديدا للتعليم والبحث بدأ يأخذ طريقه إلى الانتشار ويتمثل في التعلم عن بعد وهو ما تسعى الجامعة الافتراضية إلى إرساله.

ويمكن القول إن التحولات التي تشهدها سوق الشغل على الصعيدين الوطني والعالمي والنسق المتصاعد للتقدم العلمي والتكنولوجي والاقتصادي جعل بلادنا تنخرط في مرحلة النمو من أجل بناء مجتمع المعلومات لضمان نسق نمو أفضل يركز على المعرفة والذكاء وتكنولوجيات المعلومات.

بلغ عدد الجامعات 13 جامعة باعتبار الجامعة الافتراضية وهي المقابل ارتفع عدد المؤسسات الجامعية إلى 162 مؤسسة دون احتساب مؤسسات البحث والتكوين المستمر الراجعة بالنظر لوزارة التعليم العالي.

وخلال السنة الجامعية الحالية 2005 - 2006 بلغ عدد المؤسسات الجامعية 178 مؤسسة.

وقد فتحت هذه المؤسسات الجامعية أبوابها هذه السنة لحوالي 350 ألف طالب يشرف على تأطيرهم 16919 مدرسا في مختلف الرتب الخاصة بإطار التدريس الفار.

ويعتبر تطور عدد المؤسسات الجامعية وتنوع اختصاصاتها نتيجة لإقرار مبدأ احتية مثل متحصل على شهادة باكالوريا يمتد بمؤسسات التعليم العالي.

وتستند الرؤية الشمولية لإصلاح قطاعي التربية والتعليم العالي إلى ضرورة التكامل بين التكوين وخلق مواطن الشغل وتأهيل الشبان التوسيين للاضطلاع بالمسؤولية العلمية والمهنية.

ومن بين الإجراءات التي تم اتخاذها في إطار التوجهات المرسومة بمخططات التنمية الاقتصادية، إلى جانب دعم ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي والترفيع في عدد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، دعم الشعب ذات التشغيلية العالية والمراهنه على التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال باعتبارها عامل للتجديد والبحث.

تكوين يفضي للتشغيل

ويعتبر النهوض بقطاع التعليم العالي الركيزة الأساسية لتمكين المدرسين الباحثين من إنتاج المعارف وتجديدها وتبليغها إلى الطلبة.

وبالنظر إلى التوجهات الاستراتيجية في مجال التعليم العالي لتتزم الدولة التونسية وفق ما يرسمه البرنامج الرئاسي، بالربط بين التكوين والتشغيل وبين التحكم في التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال، لهذا الغرض تحرض وزارة التعليم العالي على توفير جودة التكوين لتمكين المتخرجين الجدد من الاندماج في الحياة المهنية والاستفادة من متغيرات الاقتصاد المعولم.

ويذكر في هذا الخصوص ما تم إنجاز في مجال تحديث الدراسات الهندسية بتنوع التكوين في المراحل القصيرة وتعميم تدريس الإعلامية في كل مجالات التكوين مع التشجيع على إحداث المعاهد المختصة في تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

ويعتبر نشر الثقافة الرقمية وتكوين الموارد البشرية لتأمين التأطير وصيانة المعدات